الجدعان: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفعت بنسبة 28 بالمئة

السعودية تحقق أول فائض بالميزانية منذ 5 سنوات بـ 27.8 مليار ريال

محمد الجدعان

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان، إن المملكة حققت فائضاً في ميزانية الدولة بقيمة 27.8 مليار ريال في الربع الأول من العام الحالي.

ومع إعلان هذا الرقم من وزير المالية السعودي خلال مشاركته بفعاليات الدورة الأولى لمؤتمر القطاع المالي في فندق الريتز كارلتون في الرياض، تكون السعودية قد حققت أول فائض في ميزانيتها للمرة الأولى منذ عام 2014.

وأفاد الجدعان بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية ارتفعت بنسبة 28% في الربع الأول من العام الحالي. وأضاف أن الإيرادات غير النفطية للمملكة بلغت 76.3 مليار ريال في الربع الأول 2019. وتعكس هذه المؤشرات، خاصة الإيرادات غير النفطية، سياسات تنويع مصادر دخل المملكة، المنسجمة مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

وأشار وزير المالية إلى التقدم المحرز الذي سجلته المالية العامة خلال الربع الأول من العام الحالي 2019، الذي حققت المالية العامة فيه نتائج إيجابية وذلك بتحقيق فائض قدره 27.8 مليار ريال وهو أول فائض في الربع الأول يسجل ابتداءً منذ العام 2014، إذا ارتفع إجمالي الإيرادات بحوالي 48% في الربع الأول للعام 2019 مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي 2018، وارتفع إجمالي الإنفاق بحوالي 8% لنفس الفترة وارتفاع الإيرادات غير النفطية خلال الربع الأول من العام الحالي بأكثر من 3 أضعاف الإيرادات غير النفطية المحققة في عام 2014 إذ بلغت حوالي 76.3 مليار ريال مقارنة بـ 21.9 مليار ريال في العام 2014، مؤكدًا أن النتائج تعكس التقدم الملحوظ في أداء المالية العامة منذ انطلاق برنامج تحقيق التوازن المالي.

كما أشار إلى أن استمرار متانة وملاءة القطاع المالي سيسهم في تعزيز قدرته على أداء دوره المحوري في التنمية الاقتصادية ودعم مبادرات التحول وتوفير المزيد من المنتجات التمويلية والاستثمارية المتنوعة، وستؤدي خطط برنامج تطوير القطاع المالي إلى تطوير سوق مالية متقدمة تعزز التخطيط والتثقيف والشمول المالي وتحفز الادخار وتؤدي إلى تنويع مصادر التمويل.

وأكد وزير المالية السعودي أن المملكة تسير قدمًا في تنفيذ برنامجها الشامل للإصلاح الهادف لضبط المالية العامة وتعزيز الشفافية، وتمكين القطاع الخاص، ودعمًا لهذه الجهود يأتي تنظيم هذا المؤتمر، معربًا عن تطلعه بأن يكون المؤتمر منصة عالمية وعلمية لتبادل الخبرات، وعرض التجارب والأفكار، ومناقشة أبرز التحديات، وتسليط الضوء على الأنظمة والتشريعات، ليكون فرصة لتبادل أفضل الممارسات والتجارب، دعمًا لـ»برنامج تطوير القطاع المالي» وإسهامًا في تحقيق أهدافه، واستفادة المشاركين فيه أفرادًا ومؤسسات، وأن يكون الحدث الأبرز على مستوى المنطقة لمناقشة ما يهم القطاع المالي.

وقال الجدعان في كلمته للمؤتمر: إدراكًا من حكومة المملكة لأهمية التنفيذ الدقيق لبرامج الرؤية واستجابة لتطلعات المواطنين، فإنها تحرص على الالتزام بمبادرات برامج (رؤية المملكة 2030) بالتخطيط والانضباط المالي تحقيقًا للنمو الاقتصادي والاستدامة المالية، وقد جاءت ميزانية هذا العام مؤكدة على أن السياسة المالية للمملكة ماضية نحو تحقيق أهدافها المرتبطة بتطلعات (رؤية المملكة 2030)، مع العمل على توظيف واستخدام الأدوات والإجراءات المالية المتاحة لتحقيق ذلك «.

النفط يهبط في ظل إمدادات كافية رغم العقوبات على إيران

نزلت أسعار النفط أمس الأربعاء في ظل إشارات على أن الأسواق العالمية ما زالت تتلقى إمدادات كافية، على الرغم من أن الأسعار قفزت لأعلى مستوى في 2019 هذا الأسبوع بفعل سعي واشنطن لتشديد العقوبات على إيران.

وبحلول الساعة 0550 بتوقيت جرينتش، بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 74.24 دولار للبرميل، منخفضة 27 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة مقارنة مع سعر الإغلاق السابق.

وبلغت عقود خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 66.05 دولار للبرميل منخفضة 25 سنتا أو 0.4 بالمئة مقارنة مع التسوية السابقة.

وارتفعت أسعار النفط الخام للتسليم الفوري لأعلى مستوى في 2019 في وقت سابق من الأسبوع بعد أن قالت الولايات المتحدة إنها ستُنهي جميع الاستثناءات من العقوبات المفروضة على إيران، مطالبة الدول بوقف واردات النفط من طهران اعتبارا من مايو أو مواجهة عقوبات من واشنطن.

وطُبقت العقوبات الأمريكية على إيران المُصدرة للنفط في نوفمبر 2018، لكن واشنطن سمحت لأكبر مشتري الخام الإيراني بواردات محدودة منه لمدة ستة أشهر.

وفي ظل انخفاض حاد مرجح لصادرات النفط الإيرانية في ظل انصياع معظم الدول للضغط الأمريكي، قال جولدمان ساكس وباركليز هذا الأسبوع إن من المتوقع أن تشهد أسواق الخام العالمية شحا في الأمد القصير.

وعلى الرغم من شح السوق الفورية، يقول المحللون إن أسواق النفط العالمية ما زالت تتلقى إمدادات كافية بفضل وفرة الطاقة الإنتاجية الفائضة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي تهيمن عليها دول من الشرق الأوسط، فضلا عن إنتاج روسيا والولايات المتحدة نفسها.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في بيان إن الأسواق تتلقى إمدادات كافية وإن الطاقة الفائضة تظل عند مستويات مريحة.

«موديز» ترفع تصنيف 5 بنوك مصرية وتحذر من المخاطر

أعلنت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني، أنها رفعت التصنيف الائتماني لخمسة بنوك محلية هي الأهلي المصري ومصر والقاهرة والتجاري الدولي والإسكندرية.

وأوضحت الوكالة في تقرير حديث، أنها رفعت تصنيف بنوك الأهلي المصري ومصر والقاهرة والتجاري الدولي من مستوى « B3 « إلى مستوى « B2 «، فيما رفعت تصنيف بنك الإسكندرية من مستوى « B2» إلى مستوى « B1 «، كما عدلت الوكالة نظرتها المستقبلية للبنوك الخمسة إلى مستقرة بدلا من إيجابية.

ورفعت موديز أيضا تصنيفات الودائع بالعملات الأجنبية طويلة الأجل من مستوى « Caa1 « إلى مستوى « B3 «.

وعدلت الوكالة أيضا نظرتها الكلية للقطاع المصرفي في مصر من «ضعيفة جداً» إلى «ضعيفة»، وذلك بعد قرارها الأسبوع الماضي برفع التصنيف الائتماني للديون السيادية لمصر درجة واحدة من B3 إلى B2 ، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعكس تعزيز الأسس الاقتصادية وتحسن ظروف التشغيل بالنسبة للقطاع المصرفي المصري.

ومع ذلك، أشارت موديز إلى أن القطاع المصرفي يواجه عدة تحديات تتمثل في انخفاض مستويات الدخل، وارتفاع معدل البطالة وصعوبة شروط الائتمان.

وأضافت أن شروط الائتمان لا تزال مقيدة بسبب الإقراض غير الآمن نتيجة بعض الثغرات القانونية، وتمركز القروض في شريحة محدودة من العملاء، فضلا عن الزيادة الملحوظة في القروض عالية المخاطر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويوم الخميس الماضي، أعلنت الوكالة رفع التصنيف الائتماني لمصر إلى « B2» مع نظرة مستقبلية مستقرة، متوقعة أن تدعم الإصلاحات المالية والاقتصادية تحسنًا تدريجيًا، لكنه مطرد في مؤشرات المالية العامة، فضلًا عن رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

كما رفعت تصنيفاتها لإصدارات الديون طويلة الأجل للحكومة المصرية بالعملتين الأجنبية والمحلية إلى « B2»، مؤكدة أن رفع تصنيف مصر يعكس قدرتها على الصمود أمام الصدمات الخارجية لإعادة التمويل رغم متطلبات مجمل الاقتراض.

وخلال الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء المصري، أشاد رئيس الحكومة الدكتور مصطفى مدبولي بقيام وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني برفع لتصنيف مصر، الأمر الذي يعكس حجم التطور والتحسن الكبير الذي شهده الوضع الاقتصادي، وسيكون له تداعيات إيجابية على الاقتصاد المصري، وزيادة الثقة لجذب المزيد من الاستثمارات.

انخفاض توقعات نمو اقتصادات دول الخليج العربية هذا العام

أفاد استطلاع رويترز ربع السنوي لآراء خبراء اقتصاديين نُشرت نتائجه أمس الأربعاء أن التوقعات بشأن نمو اقتصادات دول الخليج العربية هذا العام انخفضت في ظل ضغوط ناجمة عن تخفيضات إنتاج النفط وإجراءات تقشف وتباطؤ النمو غير النفطي.

وتوقع الاستطلاع الذي شمل 23 خبيرا اقتصاديا نمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية، أكبر اقتصاد عربي وأكبر مُصدر للنفط في العالم، بواقع 1.8 في المئة في 2019 و2.2 في المئة في 2020.

وقبل ثلاثة أشهر، كانت التوقعات تشير إلى نمو بواقع 2.1 في المئة في 2019 و2.2 في المئة في 2020.

ونما اقتصاد المملكة 2.21 بالمئة في 2018، مدعوما بنمو قوي للقطاع النفطي والتعافي من انكماش بنسبة 0.74 بالمئة في 2017 حين تأثر الاقتصاد سلبا بتراجع أسعار النفط وإجراءات تقشف.

وقالت مايا سنوسي الخبيرة الاقتصادية المعنية بالشرق الأوسط لدى أوكسفورد ايكونوميكس "نتوقع تحسنا هامشيا فحسب هذا العام لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة مع 2018، إذ ستتأثر تلك الدول سلبا بتخفيضات إنتاج النفط، فيما سيكون القطاع غير النفطي هو المحرك الرئيسي للنمو".

وأضافت سنوسي "من المتوقع أن تتسارع وتيرة التعافي في 2020 و2021 مقارنة مع العام الجاري لكنها ستظل دون الاتجاهات التاريخية على نحو ملحوظ".

ونزلت توقعات نمو اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، أكثر الاقتصادات تنوعا في المنطقة، بمقدار 0.1 نقطة مئوية منذ الاستطلاع الذي أُجرى في الفصل الماضي، إلى ثلاثة بالمئة في 2019 و3.2 بالمئة في 2020.

وفي 2018، تباطأ النمو في الإمارات عن المتوقع إلى 1.7 بالمئة، مع نمو اقتصاد دبي 1.94 بالمئة، في أبطأ وتيرة منذ انكماش سجله في 2009 حين عرقلت أزمة ديون الاقتصاد.

وقال بنك الإمارات دبي الوطني في مذكرة بحثية في أبريل "نتوقع أن يكون نمو الإمارات في 2019 أسرع مقارنة مع 2018 مع اكتمال مشاريع إكسبو 2020 وعلى خلفية زيادة الإنفاق الحكومي". لكن البنك أضاف أن "المخاطر تنحصر في الجانب النزولي".

وتأثرت اقتصادات الخليج المنتجة للنفط سلبا جراء انهيار أسعار الخام في 2014، مما أجبرها على المضي قدما في إجراءات إصلاح مالي والسعي لتنويع الاقتصاد.

وجرى تطبيق تخفيضات للإمدادات بقيادة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض الحلفاء من خارج المنظمة، بما في ذلك روسيا، في يناير في مسعى لدعم الأسعار.

ولم يتضح بعد أثر قرار أمريكي اتُخذ بتشديد العقوبات على إيران، من خلال خنق صادراتها النفطية، على الأسعار وعلى مستويات إنتاج الخام بدول مجلس التعاون الخليجي.

ويواصل أحدث استطلاع توقع تسجيل عجز في الميزانية وفي ميزان المعاملات الجارية لكن مع وجود تحسن في هذا الصدد بالنسبة لأضعف اقتصادين بين دول الخليج العربية وهما البحرين وسلطنة عمان وذلك حتى 2021. وقالت البحرين إنها تمضي قدما صوب الوصول إلى موازنة لا عجز فيها عام 2022.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي بمقدار 0.2 نقطة مئوية وذلك للمرة الثالثة منذ أكتوبر تشرين الأول إلى 3.3 بالمئة، قائلا إن الاقتصاد العالمي يتباطأ على نحو يفوق التوقعات.

الذهب إلى أدنى مستوى في 4 أشهر مع صعود الدولار

انخفضت أسعار الذهب أمس الأربعاء لتحوم حول أدنى مستوى في أربعة أشهر الذي لامسته في الجلسة السابقة، حيث صعد الدولار بعد بيانات إسكان أمريكية قوية خففت المخاوف من تباطؤ اقتصادي في الولايات المتحدة، وسط شهية قوية للمخاطرة.

وبحلول الساعة 0602 بتوقيت جرينتش، نزلت أسعار الذهب الفورية 0.2 بالمئة إلى 1269.93 دولار للأوقية (الأونصة) بعدما سجلت أدنى مستوى منذ نهاية العام الماضي عند 1265.90 دولار للأوقية في الجلسة السابقة.

ونزلت العقود الأمريكية الآجلة 0.1 بالمئة إلى 1271.80 دولار للأوقية.

وقال بيتر فونج مدير التداول لدى وينج فونج للمعادن النفيسة في هونج كونج "العامل الرئيسي الذي يضغط على أسعار الذهب هو قوة الدولار، وهو يضغط أيضا على الطلب الحاضر."

وحوم مؤشر الدولار بالقرب من أعلى مستوى في 22 شهرا بعد بيانات أظهرت أن مبيعات المنازل الجديدة في الولايات المتحدة ارتفعت لتقترب من أعلى مستوى في عام ونصف العام في مارس.

وهدأت هذه البيانات مخاوف التباطؤ في أكبر اقتصاد بالعالم قبيل إعلان بيانات الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

وواجهت أسعار الذهب ضغوطا من ارتفاع الأسهم العالمية في الآونة الأخيرة بفعل بيانات أفضل من المتوقع وبيئة سياسة نقدية داعمة مما أعطى دفعة للإقبال على المخاطرة.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، نزلت الفضة 0.1 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 14.81 دولار للأوقية بعدما تراجعت لأدنى مستوى منذ 26 ديسمبر عند 14.71 دولار للأوقية في الجلسة السابقة.

وارتفع البلاتين 0.3 بالمئة إلى 886.81 دولار للأوقية في حين تراجع البلاديوم 0.2 بالمئة إلى 1387.30 دولار للأوقية.

أسهم أوروبا تتراجع لمخاوف من وقف الصين إجراءات التيسير النقدي

تراجعت الأسهم الأوروبية عن أعلى مستوى في ثمانية أشهر أمس الأربعاء بعدما تفوق تأثير المخاوف من أن تعلق الصين إجراءات تيسير السياسة النقدية على أرباح قوية في المنطقة من كريدي سويس وساب الألمانية.

وبحلول الساعة 0732 بتوقيت جرينتش، نزل المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.1 بالمئة. وسجل المؤشر مكاسب في الجلسات الثماني السابقة حيث دأب على الانتعاش بعد فتح ضعيف.

وارتفع المؤشر داكس الألماني قبيل إعلان بيانات مؤشر إيفو لمناخ الأعمال بينما انخفضت الأسواق الرئيسية الأخرى في المنطقة.

ونزل مؤشر قطاع السيارات واحدا بالمئة. وتصدر سهم رينو الانخفاضات بعدما أعلنت شريكتها اليابانية نيسان موتور خفض توقعاتها السنوية للأرباح إلى أدنى مستوى في نحو عشر سنوات بفعل ضعف الأداء في الولايات المتحدة.

وتراجع قطاع النفط والغاز بعدما قفز اثنين بالمئة في الجلسة السابقة على خلفية ارتفاع أسعار الخام. وصعد سهم بنك كريدي سويس السويسري ثلاثة بالمئة بعدما سجل أرباحا غير متوقعة وقال إنه متفائل على نحو حذر بشأن الربع الثاني في أعقاب بداية صعبة للعام.

وكان سهما وايركارد للمدفوعات وساب الألمانية للبرمجيات الأفضل أداء على ستوكس 600 وساهما أيضا في دعم داكس.

وصعد سهم وايركارد ثمانية بالمئة بعدما أفادت بلومبرج أن مجموعة سوفت بنك اليابانية تتطلع لاستثمار نحو 900 مليون يورو (مليار دولار) للحصول على حصة أقلية في الشركة.

وقفز سهم ساب ستة بالمئة ودفع مؤشر قطاع التكنولوجيا للصعود 1.9 بالمئة حيث وضعت الشركة أهدافا طموحا جديدة متوسطة المدى لتعزيز هوامش الربح بعد خسائر تشغيل في الربع الأول نتجت بشكل أساسي عن تكاليف إعادة هيكلة.

وارتفع قطاع الرعاية الصحية بدعم من مكاسب نوفارتس حيث رفعت شركة الأدوية السويسرية توقعاتها للعام 2019 بعد نتائج قوية لأرباح ومبيعات الربع الأول.

انخفاض معنويات الشركات الألمانية مع فقد الاقتصاد قوة الدفع

كشف مسح أمس الأربعاء أن معنويات الشركات الألمانية تراجعت في أبريل بما يخالف توقعات كانت لارتفاعها على نحو بسيط ويُظهر أن أكبر اقتصاد أوروبي يفقد قوة الدفع بفعل التوترات التجارية التي تعرقل مصدريه. وقال معهد إيفو الاقتصادي الذي يتخذ من ميونيخ مقرا إن مؤشره لمناخ الأعمال انخفض إلى 99.2 من مستوى معدل بالزيادة عند 99.7 في الشهر السابق.

«نيكي» ينخفض في ظل حذر قبل إعلانات نتائج الشركات

أغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضا في تعاملات متقلبة أمس الأربعاء في الوقت الذي يظل فيه المستثمرون حذرين قبل الإعلان عن نتائج الشركات، لكن المؤشر ما زال عند أعلى مستوى في أربعة أشهر ونصف مع تلقي معنويات المستثمرين دعما من ارتفاع الأسهم الأمريكية.

وهوى سهم نيسان موتور أربعة بالمئة بعد أن قال تلفزيون طوكيو إن الشركة ستعلن عن خفض كبير في توقعات أرباحها للسنة المالية المنتهية في مارس بسبب ضعف المبيعات في أمريكا الشمالية والصين.

وبعد إغلاق السوق، خفضت تكهناتها للأرباح لتتوقع ربحا صافيا 390 مليار ين، مقارنة مع توقعات سابقة عند 410 مليارات ين.